

تكذيب صريح للسياسي "قناة السويس" تقترض 6 مليارات جنيه!



الأحد 8 مايو 2016 11:05 م

تتفاوض هيئة قناة السويس مع عدد من البنوك الكبرى التي تعمل في السوق المصرية، للحصول على قرض جديد بقيمة تقارب 600 مليون يورو، وفقا لمصادر حكومية تحدثت لـ«مال وأعمال».

وقالت المصادر إن الهيئة تهدف من الحصول على القرض إلى تمويل التزامات مالية مستحقة عليها، دون أن توضح طبيعة هذه الالتزامات، والاستثمارات التي ترغب الهيئة في تمويلها، موضحة أن التمويل يشارك فيه بنوك حكومية وخاصة من خلال تحالف مصرفي.

وحصلت الهيئة خلال عام 2015 على قروض مباشرة من البنوك بقيمة 1.4 مليار دولار، الأول بقيمة مليار دولار من تحالف مصرفي يضم 8 بنوك، للمساهمة في المكون الأجنبي لمشروع حفر القناة الجديدة، وسداد التزاماتها تجاه الشركات الأجنبية العاملة في المشروع، والقرض الثاني بقيمة 400 مليون دولار تم صرفه نهاية العام الماضي، من تحالف بنوك مصر والعربي الأفريقي والتجاري الدولي والأهلي، لتمويل مستحقات شركات المقاولات المشاركة في حفر قناة السويس الجديدة، والمساهمة في تمويل مشروع قناة شرق تفرعة بورسعيد الجديدة بطول 9.5 كيلو متر.

وكانت هيئة قناة السويس أعلنت في يناير الماضي، انخفاض إيرادات القناة في عام 2015 إلى 5.175 مليار دولار مقابل 5.465 مليار دولار، بانخفاض 290 مليون دولار، إلا أن السيسي شدد في حديث له يوم الخميس الماضي على أن إيرادات قناة السويس ارتفعت ولم تنخفض، موضحاً أنه «مسئول عن كلامه ولا يتحدث دون معلومات مؤكدة».

وأرجع ناجي أمين مدير إدارة التخطيط بهيئة قناة السويس في مؤتمر صحفي عقدته الهيئة للإعلان عن إيرادات عام 2015، انخفاض إيرادات القناة خلال العام الماضي إلى «أسباب متعددة تتعلق بوحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) وتتعلق أيضا بانخفاض سعر البترول عالميا».

كان القطاع المصرفي من خلال البنوك الأربعة الحكومية (الأهلي المصري ومصر وال القاهرة وقناة السويس) قد نجح في جمع نحو 64 مليار جنيه من خلال إصدار شهادات استثمار قناة السويس بالجنيه المصري، وذلك لتنفيذ مشروع حفر القناة الجديدة، وهو ما لاقى إقبالا شعبيا على الاكتتاب في تلك الشهادات التي تم إصدارها بفائدة 12%.